



The role of Audit Committee as Corporate Governance Mechanism in financial failure prediction for Iraqi companies: An Exploratory Studies for Academics and Professionals Opinions

دور لجان التدقيق كأحد اليات حوكمة الشركات في التنبؤ بالفشل المالي للشركات في العراق

دراسة استطلاعية لأراء عينة من الاكاديميين والمهنيين

** م. م. رافي نزار جميل رفو

* د. نسيم يوسف للو

Abstract: Governance came (corporate governance) as a significant reaction to the images of corruption and financial scandals and collapses unprecedented. Since governance is a step towards economic reform as well as its important role in the prediction of financial failure for companies, they are a group of active principles that contribute to the promotion of transparency and disclosure in the financial statements or the result of the accounting work, as mechanisms affect the limit of financial and administrative corruption suffered by companies or state institutions alike. They require state transition to a new economy, accounting, and the use of new tools to address the function of the accounting system, in order to provide accounting information that meets the investors, owners and financiers needs government agencies and others all led to the development of financial and quality control methods, and also in updating the professional capabilities of workers in the fields of accounting and management in the new Iraq. Researchers focused on highlighting the concept of corporate governance and its role in the prediction of financial failure and the impact of this role in the economic reform through the activation or strengthen the existing economic system in Iraq, by signs and principles of government companies under the criteria of the International Auditing (standard 260 standard 265 standard 570, etc.). a questionnaire was prepared for this research, two groups are participated in this study which they are academic and professional. the result confirmed that audit committee have important role as one of CG mechanism in predicting the financial failure.

* جامعة صلاح الدين/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

** جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

الملخص: لقد جاءت الحاكمية المؤسسية كرد فعل مهمة على صور الفساد والفضائح والانهيارات المالية غير المسبوقة. حيث إنها تعد خطوة نحو الإصلاح الاقتصادي فضلا عن دورها المهم في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، فهي تضم مجموعة من المبادئ الفعالة التي تساهم في تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم المالية او ناتج العمل المحاسبي او التدقيقي ، كما تؤثر آلياتها في الحد من الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الشركات او مؤسسات الدولة على حد سواء. وتتطلب هذه الحالة الانتقال إلى اقتصاد جديد للمحاسبة، واستخدام أدوات جديدة لمعالجة وظيفة النظام المحاسبي، من أجل توفير المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستثمرين والمالكين والممولين والجهات الحكومية وغيرها كل ذلك أدى إلى تطوير أساليب الرقابة المالية وجودتها، وأيضا في تحديث القدرات المهنية للعاملين في حقلي المحاسبة والإدارة في العراق الجديد. ومن هنا ركز الباحثان على تسليط الضوء لمفهوم حوكمة الشركات من خلال لجان التدقيق ودورها في التنبؤ بالفشل المالي واثر هذا الدور في الإصلاح الاقتصادي من خلال تفعيل او تعزيز النظام الاقتصادي القائم في العراق من معايير وقانون الشركات بالآيات والمبادئ الخاصة بحكومة الشركات في ظل معايير التدقيق الاقليمية (معيار ٢٦٠ ومعيار ٢٦٥ ومعيار ٥٧٠ وغيرها). ومن خلال استمارة استبيان اعدت لهذا الغرض توصل الباحثان الى ان لجان التدقيق تحتل مكانة مهمة كواحدة من اليات حوكمة الشركات .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفشل المالي . لجان التدقيق . تقييم المخاطر.

المقدمة: في ظل التوجه الاقتصادي الحالي الذي يمر به العراق من انفتاح على الأسواق العالمية والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق كل ذلك يحتاج الى تغيير في بعض آليات الرقابة الحكومية عما كانت في السابق نظرا إلى تفاقم حالات الفساد المالي والإداري في اغلب المؤسسات وان مهنة المحاسبة والتدقيق هي المعنية بالدرجة الأساس بهذا التغيير في كل المؤسسات سواء كانت قطاع خاص أم قطاع عام ، ومن هنا برزت الحاجة إلى تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية بمعايير التدقيق الدولية من خلال خلق حالة من التوافق بينها وبين المعايير المحاسبية والرقابية المحلية أو وربما كان ذلك أدعى في تطوير أساليب الرقابة المالية وجودتها، وأيضا في تحديث القدرات المهنية للعاملين في حقلي المحاسبة والتدقيق في العراق. وتتطلب هذه الحالة الانتقال تدريجيا إلى آليات جديدة للمحاسبة والتدقيق، واستخدام أدوات جديدة لمعالجة وظيفة النظام المحاسبي وعملية التدقيق والرقابة أيضا، من أجل توفير المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستثمرين والمالكين والممولين والجهات الحكومية وخاصة الرقابية منها

مشكلة البحث :

لقد أضحت مشكلة انهيار الشركات وبشكل مفاجئ من أكثر ما يقلق عالم الاعمال على مستوى العالم ، الامر الذي ادى الى البحث عن اليات تساعد في حماية حقوق الملكية من التلاعب الذي قد تقوم به

الادارة ، فظهر مفهوم الحوكمة وباليات المتعددة. وكانت لجان التدقيق احدى هذه الاليات التي يمكن من خلالها تطبيق الحوكمة. في العراق وخلال السنوات الاخيرة ونتيجة للازمات المالية المتتالية بدأت ظاهرة الفشل المالي في الشركات بالازدياد الامر الذي ادى الى ازدياد في اعداد الشركات التي اعلنت افلاسها وبالتالي تسريح عدد كبير من الموظفين الذين يعملون في تلك الشركات . من خلال ماتقدم يمكن القول ان مشكلة البحث تتلخص في ارتفاع مستوى البطالة في المجتمع وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في العراق بسبب ازدياد اعداد الشركات التي تعاني من الفشل المالي . واستنادا الى ما سبق يمكن ان يتم صياغة مجموعة من الاسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة :

١- هل هناك إمكانية تفعيل دور لجان التدقيق من قبل الشركات في العراق ؟

٢- كيف يمكن ان تساهم لجان التدقيق في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ؟

٣- كيف يمكن ان تساهم لجان التدقيق في معالجة الفشل المالي؟

هدف البحث

يهدف البحث بالدرجة الاساس إلى تسليط الضوء على :

١- إمكانية تفعيل دور لجان التدقيق من قبل الشركات في العراق كمدخل لتبني مفهوم الحوكمة .

٢- مساهمة لجان التدقيق في التنبؤ بالفشل المالي للشركات .

٣- مساهمة لجان التدقيق في معالجة الفشل المالي

أهمية البحث

يمكن ان نلاحظ ان اهمية الدراسة الحالية تتضح من خلال مجموعة من المجالات في مقدمتها ان هذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات وتطبيقه في بلدان المجاورة للعراق ومع ذلك فان الحوكمة غير مطبقة من قبل الشركات في العراق بالاضافة الى ذلك فان لجان التدقيق تعد احد اليات الحوكمة والتي من الممكن ان تطبق في العراق . و مع هذا ان مسألة التنبؤ بالفشل المالي من خلال لجان التدقيق حيث تعد من الدراسات القليلة التي تناولت لجان التدقيق . في حين هناك دراسات تناولت التعثر المالي مع لجان التدقيق و كذلك لجان التدقيق مع الفساد المالي و في بيانات مختلفة ولم يكن العراق من ضمن تلك الدراسات . وقد اضاف الباحثان معايير التدقيق الدولية وخاصة تلك التي تناولت الفشل المالي.

منهج البحث

وصولا إلى تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالوثائق الرسمية والاطاريح والرسائل الجامعية والكتب والدوريات ذات الصلة بموضوع البحث فضلا عن المواقع الالكترونية بالاضافة الى ذلك فقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال اعتماد استمارة استبيان صممت لغرض جمع اراء المتخصصين من الاكاديميين من الذين لديهم معرفة كافية بموضوع البحث .

أنموذج البحث وفرضياته :

استنادا الى دراسة غنيم (٢٠١٤) التي تناولت الفساد المالي ودور لجان التدقيق في الحد منه في السعودية ، ونظرا لكون ان هناك مشتركات بين البيئة السعودية التي أعدت الدراسة فيها والبيئة العراقية محل الدراسة الحالية فقد قام الباحثان بتكييف نموذج تلك الدراسة لاغراض الدراسة الحالية . وعليه واستنادا الى نموذج الدراسة أدناه يتضح ان هنالك عوامل في لجان التدقيق تضمنها الشكل تؤثر على التنبؤ بالفشل المالي ، ومن خلال هذا النموذج يمكن بناء الفرضيات التي يسند اليها البحث والتي يمكن صياغتها بالشكل ادناه:

H1 : هناك أثر ذو دلالة أحصائية بين لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي

H1.1: هناك أثر ذو دلالة أحصائية بين تفعيل اليات التدقيق الداخلي والتنبؤ بالفشل المالي.

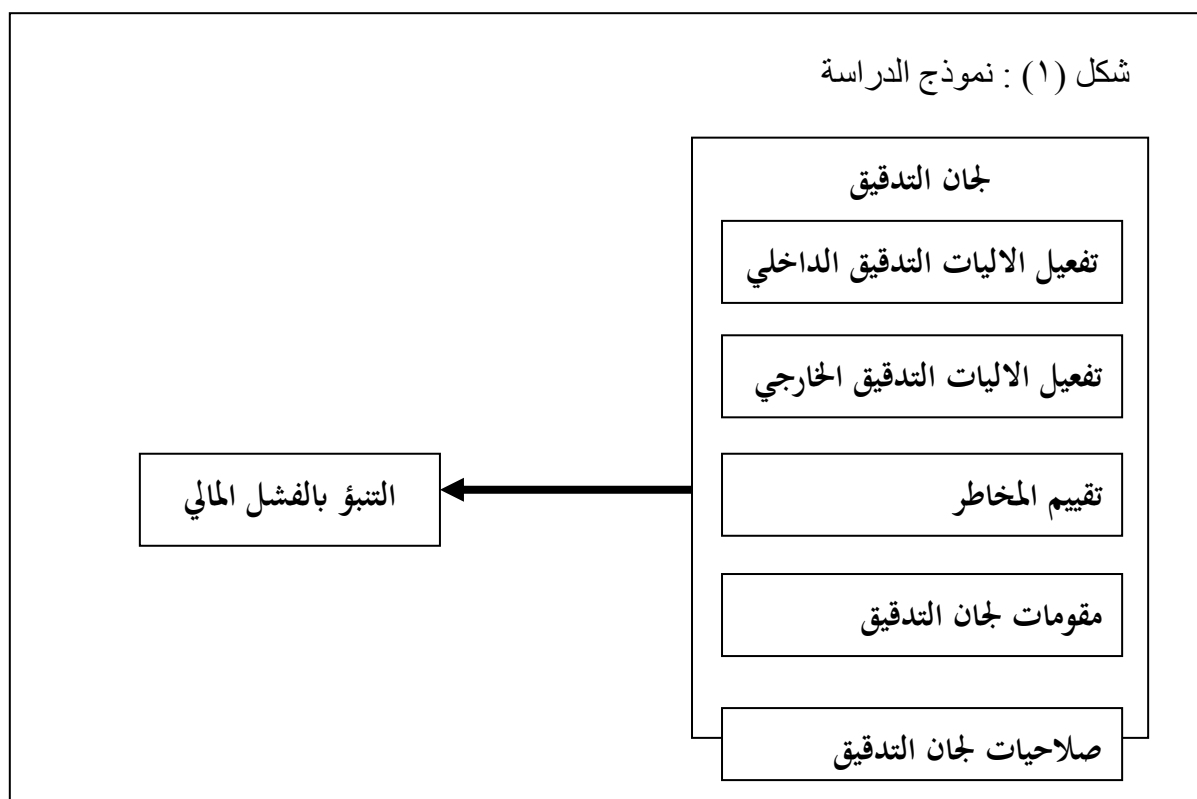
H1.2: هناك أثر ذو دلالة أحصائية بين تفعيل أليات التدقيق الخارجي والتنبؤ بالفشل المالي

H1.3: هناك أثر ذو دلالة أحصائية بين تقييم المخاطر والتنبؤ بالفشل المالي

H1.4: هناك أثر ذو أحصائية بين مقومات لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي

H1.5: هناك أثر ذو دلالة أحصائية بين صلاحيات لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة :



أولاً: نظرة عامة على حوكمة الشركات

١:١ مفهوم حوكمة الشركات

لقد كشفت العديد من الدراسات والتقارير المعدة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية الناتجة ، عن فشل الشركات في عملية إعداد التقارير ، ولاسيما التقارير المالية ، ويشير Spivey في هذا الصدد إلى أن هناك العديد من القضايا التي تثير الاهتمام وتستحق النقاش ، ربما يمثل أبرزها على حد تعبيره ، مستوى المصداقية التي تتمتع بها شركات المحاسبة والتدقيق وجودة المعايير المهنية التي تستند إليها وكذلك جودة التقارير التي تعدها الشركات المعنية ، ولاسيما التقارير المالية . وتعد فترة الثمانينيات والتسعينيات أمثلة على حالات فساد شابت التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات والتي ارتبطت بأسماء كبريات الشركات العالمية أمثال شركة Maxwell وشركة Bcci وشركة Polly peck في المملكة المتحدة وشركة Credit Lyonnais في فرنسا وشركة Metalgesellschaft & Schneider في ألمانيا فضلا عن فشل البنك التجاري الكندي Canadian Commercial Bank في حين تمثلت حصة اليابان في فشل شركة Yamaichi ثم أزمة القروض المعروفة للوصول إلى العضوية والتي لا ترقى إلى الدور المهني الذي يجب أن يمارسه أولئك المدراء في الشركات، الأمر الذي قاد إلى انخفاض مستويات الثقة العامة وأمانة واستقامة المدراء، وكما يشير Gellibrand في هذا المجال إلى إن الأزمة في حقيقتها، أزمة ثقة في قادة كبرى الشركات العالمية (المشهداني ، ٢٠١٢ ، ٦).

لقد أدت تلك الازمات والانهيارات الى خلق حالة من عدم الثقة بمهنة المحاسبة والتدقيق وبجودة المعايير التي تعتبر الاساس في ممارسة المهنة ، مما أثار تساؤلات عديدة حول الاطر التنظيمية والمالية و المحاسبية والرقابية ومدى جدواها في حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة في الشركات . لذا بدأ البحث عن آلية تنظم ممارسات سليمة للقائمين على ادارة تلك الشركات في مختلف المجالات من هنا ظهر مفهوم حوكمة الشركات .

وبناء على ماتقدم فقد عرفت المنظمة الاقتصادية الاوربية (OECD) حوكمة الشركات او الحاكمية المؤسسية (corporate governance) بأنها مجموعة من العلاقات بين الشركة و مجلس الادارة و الملاك و كل الاطراف التي لها علاقة مع الشركة وهي الاسلوب الذي يوفر الهيكل أو الاطار العام الذي من خلاله يتم تحديد وتحقيق أهداف الشركة مراقبة الاداء والنتائج وصولاً للاسلوب الناجح لممارسة وأدارة السلطة والذي من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الادارة في سعيه لتحقيق الاهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل الرقابة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة () . ممن أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وهي ايضا عبارة عن

التشريعات الحكومية التي يتعامل معها المساهمون، أي ما يقوم به المشرع لضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات الواجب تطبيقها (الحداد ، ٢٠٠٨ ، ٨) .

٢:١ أهداف حوكمة الشركات

لقد برز مفهوم حوكمة الشركات كأحد الحلول التي تضمن عدم تكرار المشاكل التي واجهت الشركات خلال العقود المنصرمة . ان حوكمة الشركات تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي يمكن ايجازها بالاتي (عبد الرزاق ، وعبد الحافظ ، ٢٠١٠ ، ٣) :

- ١ . تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
- ٢ . تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
- ٣ . تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
- ٤ . زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

عليه يمكن القول ان الحوكمة تسعى من خلال الأهداف اعلاه إلى رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة .

٣:١ مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي. وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام ٢٠٠٤ النواحي التالية (OCED, 2004) .

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ثانيا: حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة، وهي: الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

خامسا: الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، و هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

وجدير بالذكر أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

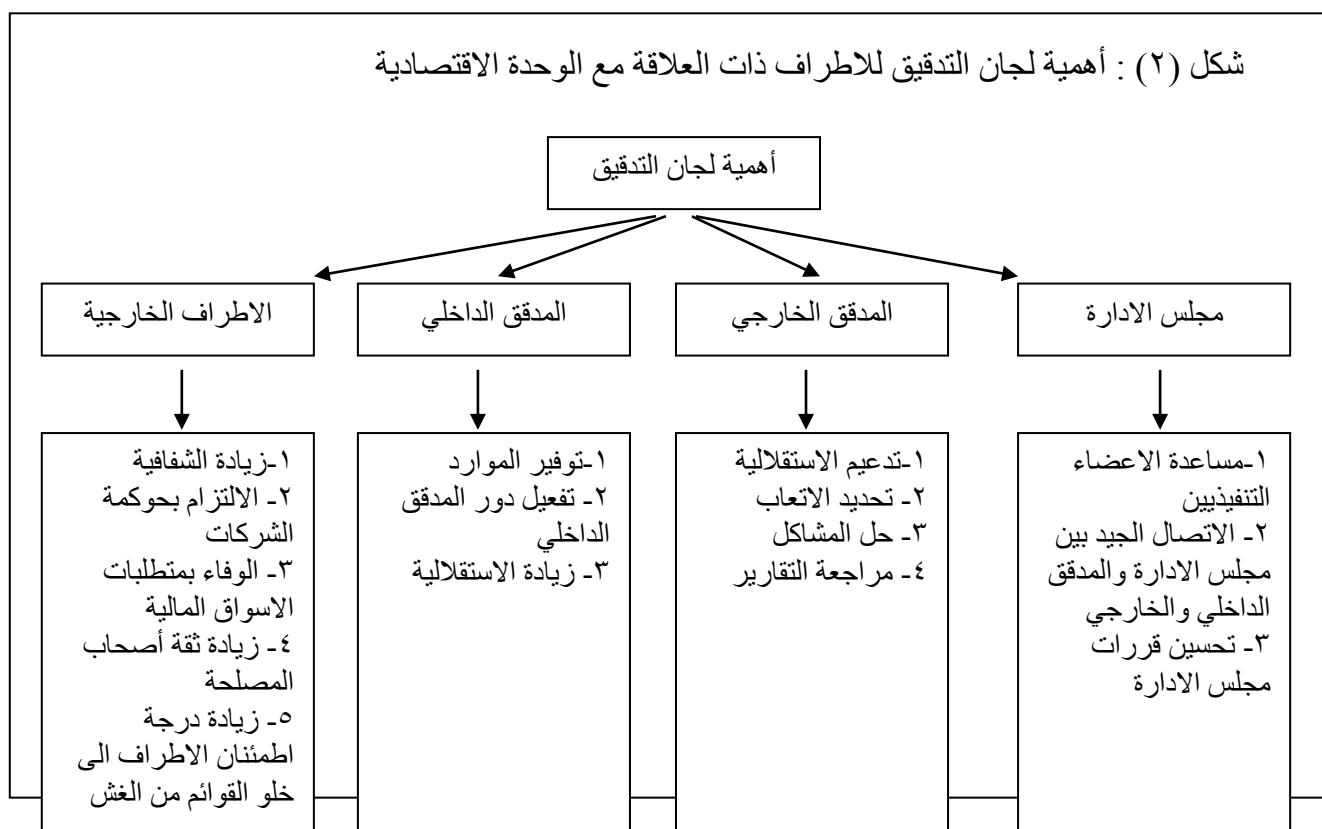
لا ريب أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسا لحوكمة الشركات.

٤:١ لجان التدقيق:

لقد ابرزت العديد من الدراسات السابقة عن الاهمية التي تقع على عاتق لجان التدقيق في تطوير مهنة التدقيق من خلال التعاريف التي صاغتها هذه الدراسات لمفهوم لجان التدقيق. حيث عرفها Braiott على انها إحدى اللجان الفرعية المشكلة من قبل مجلس الادارة وتضم في عضويتها اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ومن اجل الاشراف و متابعة اداء المدقق الخارجي و الداخلي بالاضافة الى ادارة المخاطر وكذلك التأكد من حوكمة الشركة . وعرفت على انها إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الادارة والتي تساهم في تدعيم موضوعية ومصداقية أعداد التقارير المالية بالاضافة

الى مساعدة المدقق الخارجي في ترصين استقلاليته بالاضافة الى تحسين ادائهم المهني مع مساعدة المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين في الوفاء بمسؤولياتهم كما انها تساهم في ايجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الادارة هي ايضا اداة مفيدة ومعاونة لمجلس الادارة في مراقبة اداء الشركة وتسيير نشاطها (السقا و أبو الخير، ٢٠٠٢) . أما علي وشحاته (٢٠٠٧) فقد عرفها بأنها لجنة تتكون من عدد من اعضاء مجلس الادارة المتفرغين والمعينين من خارج الشركة لكي تعمل كحلقة وصل بين عمل المدقق الخارجي والادارة ، بحيث تدعم استقلاله مع زيادة فاعلية عملية التدقيق ، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة . ولقد اوضح غنيم (٢٠١٤) ان هنالك نقاطا اساسية اتفقت معظم التعاريف عليها والتي يمكن ايجازها في (غنيم ، ٢٠١٤) :

- ١- أن أعضاء هذه اللجان هم من أعضاء مجلس الادارة الغير تنفيذيين ولديهم خبرة في المجال المالي والمحاسبي والتدقيقي.
 - ٢- نهتم هذه اللجان في الاشراف و الرقابة على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي .
 - ٣- التأكد من صحة أعداد التقارير المالية و مراجعة الالتزام بالقواعد والسياسات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات.
 - ٤- تمثل حلقة الوصل بين الادارة والمدقق الداخلي والخارجي
 - ٥- حماية حقوق المساهمين .
- وبناء على ماتقدم فقد اوضحت الدراسات السابقة اهمية لجان التدقيق ، ويمكن ان نلخص الاهمية التي تضطلع بها لجان التدقيق من خلال الشكل التالي:



المصدر: سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
ومن خلال الشكل السابق تظهر أهمية لجان التدقيق التي تمتد الى خارج الوحدة الاقتصادية بالاضافة الى اهميتها داخل الوحدة الاقتصادية .

ثانياً: الفشل المالي ودور المدقق ولجنة التدقيق في التنبؤ به
٢:١ مفهوم الفشل المالي :

ان الفشل المالي هو احدى المراحل التي تمر بها الوحدة الاقتصادية حيث ان الفشل المالي كمصطلح يختلف عن بقية المصطلحات التي قد تشابه هذا المصطلح من حيث المفهوم . ومن هذا المنطلق يعرف الفشل المالي على انه عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (Actan, 2011) . هناك من يعتبر الفشل المالي على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس ،أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية إلى اضطرابات مالية جد خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق .وهو ما ينطبق على تعريف Dun&Bradsteet بأن الفشل يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس ،أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة ،أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها ويتخذ مفهوم الفشل المالي مظهرين هما :- (الشريف ،٢٠١٢ ،٣).

أ-الإعسار الفني Technical Insolvency: وهو عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهرى في الرصيد المتاح للمشرع واللازم لمواجهة المتطلبات المختلفة.

ب-الإعسار الحقيقي Real Insolvency : هو عدم قدرة المنشأة على الوفاء بجميع ألتزاماتها تجاه الغير .

٢:٢ أسباب الفشل المالي:

أن وصول اية حدة اقتصادية الى مرحلة الفشل المالي تعتبر محصلة لتضافر مجموعة من العوامل التي تظهر جميعها أو البعض منها في المؤسسة . وقد اظهرت الدراسات السابقة اسبابا عدة للفشل المالي في دراستنا الحالية سوف نعتمد تصنيف تلك العوامل الى :-

اولاً: العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تتعلق بالبيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية والتي يمكن ايجازها بالاتي (الدوغجي، ٢٠١٣، ٤٠؛ صالح، ٢٠١٠، ١٠-١١ ; جربوع ، ٢٠١١، ٦٠-٧٠):

١- العوامل الفنية :- وتشمل سوء التخطيط للاستثمار منذ البداية أو خطأ عند وضع دراسة الجدوى واختيار التكنولوجيا المطبقة أو عدم توافر الخصائص الطبيعية اللازمة في المواد الخام و العيوب في أسلوب التشييد واستخدام الطاقة و العيوب الفنية التي تنكشف عند تجارب التشغيل و تأخر التنفيذ .

٢- العوامل الإدارية:- تعتبر هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للمواطنين حتى و لو كانوا ذو كفاءة عالية ، و مهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة ، و الختيار الخاطئ للمدير الإداري للمشروع قد يكون سببا في فشل هذا المشروع ، حيث أنه يجب أن يكون قائدا و منظما و عليه أن يتخذ القرارات بناء على المعلومات القليلة لديه ، إضافة إلى غياب العناصر الإدارية و الفنية المتخصصة و وجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا و تغليب المصالح الخاصة بالمساهمين و الملاك ، و التوجيهات الخاطئة للإدارة.

٣- العوامل المالية:- تعتبر من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة و الوصول بها إلى الإفلاس و في مقدمتها عدم التناسب بين رأس المال و القروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمشروع و يؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعماله و ظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية و عجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنية ، و الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات ، والأعباء المواجهة لمعاونة المشروع فنيا و إداريا ، و المصاريف الباهضة لأعضاء مجالس الإدارات و وجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمشروع .

٤- العوامل التسويقية :- قد تقابل الشركة مشاكل في تسويق منتجاتها محليا او خارجيا بفعل المنافسة الشديدة و ارتفاع أسعارها وعدم تناسبها مع مستوى الجودة ، وقد يكون ذلك لظروف خارجه عن إرادة الشركة ، أو عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل الشركة والذي يؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على مواجهة التغيرات في السوق .حتى إن بعض الدراسات أشارت إلى إن ضعف المهارات التسويقية و اختيار المكان المناسب للتسويق تعد أسبابا رئيسية للأفلاس.

٥- عوامل أخرى: ان هذه العوامل لا يمكن تصنيفها ضمن العوامل التي سبق لتطرق إليها اعلاه ، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:-

- اختلال التوازن بين العمالة الفنية و الخدمية مما يؤدي إلى وجود طاقات معطلة .
- مشكلة تسعير المنتجات في ضوء ظروف خاصة .
- عدم الدقة و الواقعية في إعداد الموازنات و المراكز المالية .
- عدم وجود الوعي التمويلي و الخبرة بأساليب التمويل الحديثة

ثانيا: العوامل الخارجية : وهي تلك العوامل التي تكون خارج السيطرة ولا يمكن التحكم بها وتكون متعلقة بالبيئة الخارجية للوحدة الاقتصادية ويمكن تلخيصها بالاتي: (غنيم ، ٢٠١٤)

١ - الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي و العالمي ولا سيما أسعار الخامات و الموارد الأولية ومستلزمات

الإنتاج و أسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفض الربحية أو تزيد الخسارة .

٢ - المنافسة الشديدة و دخول سلع ذات جودة أعلى وسعر أقل .

٣ - الدورات الاقتصادية و التغييرات في معدلات الضرائب و الجمارك و انخفاض القيمة الشرائية للنقود بسبب التضخم .

٤ - التطور في التكنولوجيا و تطوير أساليب الإنتاج أو استحداث منتجات جديدة مما يؤثر على الطلب
٢:٣ الفشل المالي في المعايير الدولية:

قد يثار تساؤل عن تلك العلاقة التي تربط بين الفشل المالي للشركات والمعايير الدولية. حيث اشارت المعايير الدولية الى الفشل المالي من خلال التطرق الى فرض الاستمرارية. حيث وكما هو معلوم ان هذا الفرض هو احد الفروض المحاسبية الاساسية التي على اساسها يتم اصدار القوائم المالية . وقد اشار المعيار التدقيق الدولي ٥٧٠ الذي جاء تحت عنوان المنشأة المستمرة والذي تناول فرض الاستمرارية حيث اشار معيار إلى بعض الظروف التي قد تكون مجتمعة او منفردة والتي تؤدي إلى الفشل المالي المُحتمل في المنشأة نعرض منها الأتي (معيار التدقيق الدولي رقم ٥٧٠):

اولا / أحداث وظروف مالية

◆ ظهور صافي رأس المال العامل بالسالب

◆ عدم وجود توقعات لتجديد او لسداد القروض المحددة المدة او وجود اعتماد زائد على الاقتراض قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل .

◆ وجود مؤشرات تفيد انسحاب المقرضين على الاستمرار في تقديم الدعم المالي للمنشأة.

◆ وجود عجز في التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل سواء في القوائم المالية التاريخية او المستقبلية

◆ التحول من نظام الانتماء إلى نظام الدفع عند الاستلام في المعاملات مع الموردين .

◆ عدم القدرة على الحصول على تمويل لتطوير منتج جديد أساسي او استثمارات ضرورية أخرى .

ثانيا / أحداث وظروف تشغيلية

◆ خلو المناصب الإدارية العليا مع عدم توافر البديل المناسب .

◆ فقدان سوق هام او حق امتياز او ترخيص او مورد رئيسي .

◆ وجود مشاكل في العمالة او قصور في الحصول على مستلزمات التشغيل الهامة .

ثالثا / أحداث وظروف أخرى

◆ عدم الالتزام بمتطلبات كفاية راس المال او بالمتطلبات القانونية الأخرى .

♦ وجود دعاوى قضائية او إجراءات قانونية قائمة ضد المنشأة قد لا تستطيع الوفاء بالالتزامات الناشئة عنها اذا ماتم الفصل فيها لصالح الغير .

♦ وجود تغييرات او إصدارات جديدة في القوانين أو التشريعات أو سياسة الدولة والتي من المتوقع ان يكون لها تأثير عكسي على المنشأة .

بالإضافة الى المعيار ٥٧٠ فإن معيار التدقيق الدولي رقم ٢٦٠ الذي جاء بعنوان (الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة) تضمن بعض الأمور التي يجب على مراقب الحسابات الإبلاغ عنها إلى المسؤولين عن الحوكمة ومنها حالات عدم التأكد الهامة المتعلقة بأحداث وظروف معينة والتي تزيد الشك في مدى قدرة المنشأة على الاستمرار (معيار التدقيق الدولي رقم ٢٦٠).

ومما سبق واستنادا الى المعيار ٥٧٠ و المعيار ٢٦٠ فإن عدم إشارة مراقب الحسابات الى عدم مقدرة المنشأة على الاستمرار يعنى عدم كفاءة التدقيق وغياب الدور الحكومي لها ، وبالتالي غياب معلومات هامة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة في المشروع وبالتالي إلحاق الضرر بهم (ارنر ، ٢٠١٣ ، ٤٧-٤٨). ولكن ما يمكن ان نلاحظه في هذين المعيارين كونها لا يتضمنان الارشادات والادوات التي يمكن ان تساعد مراقبي الحسابات بشأن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في المستقبل المنظور مما يجعل الإشارة الى مسألة الاستمرارية في تقارير مراقب الحسابات غير ملزمة بالنسبة للمدقق الخارجي (الدوغجي، ٢٠٠٨، ٩٠) .

ثالثا: الجانب التطبيقي

في هذا المجال ومن اجل الوصول الى نتائج واقعية ملموسة تم اعداد الجانب العملي والذي تم بناءه على اساس استمارة استبيان وكما هو موضح في الملحق (١) في هذه الدراسة صممت لغرض جمع اراء المشاركين في هذه الدراسة . ولقد تضمنت عينة البحث كل من الاكاديميين ومدققين الحسابات العاملين في مهنة المحاسبة حيث تضمنت الدراسة اراء ٩٢ مشاركا في الاستبيان وفيما يلي وصف للتحليل .

أولا: الوصف الاحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:

لقد تضمن هذا الجزء من الاستمارة اسئلة متنوعة ، حيث اظهرت النتائج ان ٥٢ مشارك اي ما نسبته ٥٦.٥% من اجمالي عينة الدراسة كانوا من الاكاديميين في حين بلغت نسبة المهنيين ٤٣.٥% اي مايعادل ٤٠ مشاركا في الدراسة. ويلاحظ في هذا الجانب زيادة عدد الاكاديميين على المهنيين وهذا ما يشير الى ان عدد الاكاديميين هو اعلى من عدد المهنيين والحاصلين على تأهيل علمي وعملي في مجال التدقيق. وفيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للذين شاركوا في الاستبيان تبين ان هناك ١٢ مشاركا من حملة شهادة البكالوريوس في المحاسبة وهذا ما شكل نسبة ١٣% من اجمالي المشاركين في حين ان ما نسبته ٥٦.٦% كانوا من حملة شهادة الماجستير وهو مايمثل ٥٢ شخصا أما

المشاركين من حملة شهادة المعهد العالي للمحاسبة القانونية فقد بلغ عددهم ٤ مشاركين اي ما نسبته ٤.٣% والذين يحملون شهادة الدكتوراه بلغ عددهم ٢٤ مشاركا اي ما نسبته فقد بلغت ٢٦.١%.

وفيما يتعلق بالخبرة في المجال الاكاديمي فقد اظهرت نتائج التحليل لـ (٥٢) شخصا من الاكاديميين المشاركين في الدراسة ان (٣٢) شخصا اي ما نسبته ٦١.٥% تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين (١١- ٢٠) ، وتراوحت الخبرة في العمل الجامعي بين ٦- ١٠ سنوات (٨) اشخاص اما الفئات (١-٥) و (٢١-٣٠) و (٣١ فأكثر) فقد بلغ عدد الاشخاص المشاركين في الاستبيان ٤ اشخاص في كل فئة.

اما فيما يتعلق بسنوات الخبرة في المجال المهني فقد اظهرت النتائج التحليل لـ (٤٠) مشاركا ان (٢٠) مشاركا اي ما نسبته ٥٠% بلغت عدد سنوات الخبرة لديهم بين (٦- ١٠) سنوات ، في حين بلغ عدد المشاركين الذين لديهم خبرة في العمل المهني ما بين (١-٥) سنوات ١٢ شخصا اي ما نسبته ٣٠% ، وأخيرا اظهرت النتائج ان ٨ مشاركين اي ما نسبته ٢٠% بلغت عدد سنوات الخبر المهنية لديهم بين (١١-١٥).

مجال العمل									
أكاديمي					مهني				
التكرار		النسبة		التكرار		النسبة			
٥٢		٥٦.٥%		٤٠		٤٣.٥%			
العمر									
٣٠-٢٥		٤٠-٣١		٥٠-٤١		٦٠-٥١		٦١ فأكثر	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١٦	١٧.٤%	٣٢	٣٤.٨%	٢٤	٢٦.١%	١٢	١٣%	٨	٨.٧%
التحصيل العلمي									
بكالوريوس		ماجستير		دبلوم عالي (محاسب قانوني)		دكتوراه			
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١٢	١٣%	٥٢	٥٦.٦%	٤	٤.٣%	٢٤	٢٦.١%		
الخبرة في المجال الاكاديمي (٥٢) مشاركا									
٥-١		١٠-٦		١١-٢٠		٢١-٣٠		٣١ وأكثر	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

٤	%٧.٧	٨	%١٥.٤	٣٢	%٦١.٥	٤	%٧.٧	٤	%٧.٧
سنوات الخبرة المهنية (٤٠) مشاركا									
٥-١		١٠-٦		١٥-١١		٢٠-١٦			
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
١٢	%٣٠	١١	%٢٧.٥	٩	%٢٢.٥	٨	%٢٠		

جدول (١): الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين

كما تم تلخيص متوسطات الأسئلة وإنحرافها المعياري مع عدد ونسب التوافق لكل سؤال وحسب محاور وأبعاد إستمارة الإستبانة وكمايلي:

المحور الأول: يمثل هذا المحور المتغير المستقل (لجان التدقيق) والذي يتضمن خمسة أبعاد حيث نلاحظ أن المعدل العام لمحور لجان التدقيق بلغ (٣.٩٤٩) مع درجة إتفاق بلغت ٧٦.٣٢٨ % مع فرضية البحث مقابل نسبة بلغت ١٨.٨٤ % على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٤.٨٣٢ % غير متفقة مع فرضية البحث، وكان البعد الثاني له أكبر متوسط في محور لجان التدقيق بمقدار (٤.٠٦٥)، وكانت الأبعاد كمايلي:

البعد الأول: حصل البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي) على معدل مقداره (٣.٩٠٤) مع درجة إتفاق مع فرضية البحث بلغت ٧٥.٦٢ % مقابل نسبة بلغت ١٩.١٢ % على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٥.٢٦ % غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال الأول له أكبر متوسط في هذا البعد بمقدار (٤.٢١٧).

البعد الثاني: حصل البعد الثاني (تفعيل آليات التدقيق الخارجي) على معدل مقداره (٤.٠٦٥) مع درجة إتفاق مع فرضية البحث بلغت ٨٠.٤٣ % مقابل نسبة بلغت ١٦.٢٨ % على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٣.٢٩ % غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال السادس له أكبر متوسط في هذا البعد بمقدار (٤.٤٣٥).

البعد الثالث: حصل البعد الثالث (تقييم المخاطر) على معدل مقداره (٣.٨٨٧) مع درجة إتفاق مع فرضية البحث بلغت ٧٥.٦٤ % مقابل نسبة بلغت ١٨.٢٦ % على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٥.٢٦ % غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال الثالث عشر له أكبر متوسط في هذا البعد بمقدار (٤.٠٠٠).

البعد الرابع: حصل البعد الرابع (مقومات لجان التدقيق) على معدل مقداره (٣.٨٣٧) مع درجة إتفاق مع فرضية البحث بلغت ٦٣.٠١ % مقابل نسبة بلغت ٢٨.٢٥ % على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٨.٧٤ % غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال السادس عشر له أكبر متوسط في هذا البعد بمقدار (٤.٠٠٠).

البعد الخامس: حصل البعد الخامس (صلاحيات لجان التدقيق) على معدل مقداره (٤.٠٥١) مع درجة إتفاق مع فرضية البحث بلغت ٨٦.٩٥% مقابل نسبة بلغت ١٢.٣% على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٠.٧٥% غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال الثاني والعشرون له أكبر متوسط في هذا البعد بمقدار (٤.٣٠٤).ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (٢) المتوسطات والانحراف المعياري لاسئلة المتغير المستقل

السؤال	لا أتفق بشدة (١)		لا أتفق (٢)		لا أعلم (٣)		أتفق (٤)		أتفق بشدة (٥)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار				
البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي)												
Q1	٠	٠	٠	٠	٠	٧٢	٧٨.٣	٢٠	٢١.٧	٤.٢١	٠.٤١	٥
Q2	٠	٠	٤	٤	٢١.٧	٢٠	٤٤	٤٧.٨	٢٤	٢٦.١	٣.٩٥	١
Q3	٠	٠	١٢	١٣	٨	٨.٧	٥٢	٥٦.٥	٢٠	٢١.٧	٣.٨٦	٤
Q4	٠	٠	٨	٨	٨.٧	٨	٦٨	٧٣.٩	٨	٨.٧	٣.٨٢	٥
Q5	٠	٠	٠	٠	٥٦.٥	٥٢	٢٠	٢١.٧	٢٠	٢١.٧	٣.٦٥	٨
المعدل	٠	٠	٤	٥	١٧	١٩.١	٥١	٥٥.٦	١٨	١٩.٩	٣.٩٠	١
البعد الثاني (تفعيل آليات التدقيق الخارجي)												
Q6	٠	٠	٠	٤	٤.٣	٤٤	٤٧.٨	٤٤	٤٧.٨	٤.٤٣	٠.٥٧	٩
Q7	٠	٠	٠	٠	٢١.٧	٢٠	٤٨	٥٢.٢	٢٤	٢٦.١	٤.٠٤	٤
Q8	٠	٠	٠	١٦	١٧.٤	٤٠	٤٣.٥	٣٦	٣٩.١	٤.٢١٧	٠.٧٢٤	
Q9	٤	٣	٨	٨.٧	٢٠	٢١.٧	٥٢	٥٦.٥	٨	٨.٧	٣.٥٦٥	٠.٩٢٩
المعدل	٠	٧٥	٢.٠	١٧٥	١٥.٠	١٦.٢٨	٤٦.٠	٥٠.٠	٢٨.٠	٣٠.٤٣	٤.٠٦٥	٠.٧٣٢

البعد الثالث (تقييم المخاطر)											
Q10	٠	٠	٨	٨.٧	٨	٨.٧	٥٦	٦٠.٩	٢٠	٢١.٧	٣.٩٥٧
Q11	٠	٠	٨	٨.٧	٨	٨.٧	٥٦	٦٠.٩	٢٠	٢١.٧	٣.٩٥٧
Q12	٠	٠	٠	٠	٨	٨.٧	٨٠	٨٧.٠	٤	٤.٣	٣.٩٥٧
Q13	٠	٠	٤	٤.٣	٢٤	٢٦.١	٣٢	٣٤.٨	٣٢	٣٤.٨	٤.٠٠٠
Q14	٠	٠	٨	٨.٧	٣٦	٣٩.١	٣٦	٣٩.١	١٢	١٣.٠	٣.٥٦٥
المعدل	٠	٠	٥.٦	٦.٠٨	١٦.٨	١٨.٢٦	٥٢.٠	٥٦.٥٤	١٧.٦	١٩.١	٣.٨٨٧
البعد الرابع (مقومات لجان التدقيق)											
Q15	٠	٠	١٦	١٧.٤	٢٤	٢٦.١	١٦	١٧.٤	٣٦	٣٩.١	٣.٧٨٣
Q16	٠	٠	٨	٨.٧	٨	٨.٧	٥٢	٥٦.٥	٢٤	٢٦.١	٤.٠٠٠
Q17	٠	٠	٨	٨.٧	٢٨	٣٠.٤	٢٠	٢١.٧	٣٦	٣٩.١	٣.٩١٣
Q18	٠	٠	٠	٠	٤٤	٤٧.٨	٣٦	٣٩.١	١٢	١٣.٠	٣.٦٥٢
المعدل	٠	٠	٨.٠	٨.٧	٢٦.٠	٢٨.٢٥	٣١.٠	٣٣.٦٨	٢٧.٠	٢٩.٣٣	٣.٨٣٧
البعد الخامس (صلاحيات لجان التدقيق)											
Q19	٠	٠	٠	٠	٢٤	٢٦.١	٦٤	٦٩.٦	٤	٤.٣	٣.٧٨٣
Q20	٠	٠	٠	٠	٤	٤.٣	٧٦	٨٢.٦	١٢	١٣.٠	٤.٠٨٧
Q21	٠	٠	٠	٠	٨	٨.٧	٦٤	٦٩.٦	٢٠	٢١.٧	٤.١٣٠
Q22	٠	٠	٠	٠	٤	٤.٣	٥٦	٦٠.٩	٣٢	٣٤.٨	٤.٣٠٤
Q23	٠	٠	٤	٤.٣	٠	٠	٦٤	٦٩.٦	٢٤	٢٦.١	٤.١٧٤
Q24	٠	٠	٠	٠	٢٨	٣٠.٤	٥٢	٥٦.٥	١٢	١٣.٠	٣.٨٢٦
المعدل	٠	٠	٦٦٧	٧١٧	١١.٣٣	١٢.٣	١٢.٦٧	٦٨.١٣	١٧.٣٣	١٨.٨٢	٤.٠٥١
المعدل العام	٢٠	١٥	٤.٢١	٥٧٤	١٧.٣٥	١٨.٨٤	٤٨.٥٧	٥٢.٧٩٨	٢١.٦٧	٢٣.٥٣	٣.٩٤٩

أما المحور الثاني والذي يتمثل بالمتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي) حيث تضمن هذا المحور ٦ اسئلة . و نلاحظ أن المعدل العام لمحور التنبؤ بالفشل المالي بلغ (٣.٧٣٢) مع درجة إتفاق بلغت ٦٥.٩٤% مع فرضية البحث مقابل نسبة بلغت ٢٣.١٨% على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ١٠.٨٨% غير متفقة مع فرضية البحث، وكان السؤال الثامن والعشرين "هناك ضعف في تسويق المنتجات أو فقدان حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي" له أكبر متوسط في

محور التنبؤ بالفشل المالي بمقدار (٣.٩٥٧) مع درجة إتفاق بلغت ٦٥.٢% مقابل نسبة بلغت ٣٠.٤% على الحياد في حين كانت هنالك نسبة ضئيلة جداً بلغت ٤.٤% غير متفقة مع فرضية البحث. وقد تم تلخيص النتائج التي توصل إليها الباحثان في الجدول (٣)

جدول (٣) محور التنبؤ بالفشل المالي

السؤال	لا أتفق بشدة (١)		لا أتفق (٢)		لا أعلم (٣)		أتفق (٤)		أتفق بشدة (٥)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q25	٠	٠	٨	٨.٧	١٦	١٧.٤	٥٢	٥٦.٥	١٦	١٧.٤	٣.٨٢٦	٠.٨٠٢
Q26	٠	٠	١٢	١٣	١٦	١٧.٤	٥٢	٥٦.٥	١٢	١٣.٠	٣.٦٩٦	٠.٨٦١
Q27	٠	٠	١٢	١٣.٠	٣٢	٣٤.٨	٤٠	٤٣.٥	٨	٨.٧	٣.٤٧٨	٠.٨٣٢
Q28	٠	٠	٤	٤.٣	٢٨	٣٠.٤	٢٨	٣٠.٤	٣٢	٣٤.٨	٣.٩٥٧	٠.٩١٣
Q29	٠	٠	٨	٨.٧	٢٨	٣٠.٤	٣٢	٣٤.٨	٢٤	٢٦.١	٣.٧٨٣	٠.٩٣٦
Q30	٠	٠	١٦	١٧.٤	٨	٨.٧	٦٠	٦٥.٢	٨	٨.٧	٣.٦٥٢	٠.٨٧٠
المعدل	٠	٠	١٠	٠.٨٥	١.٣٣	٣.١٨	٤٤.٠	٧.٨٢	٦.٦٧	٨.١٢	٣.٧٣٢	٠.٨٦٩

ثانياً: إختبار الثبات الداخلي للإستبانة (الإتساق):

في هذه الجزئية تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). وجدول الآتي يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول (٤): إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

محاور وأبعاد الإستبانة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
المحور الأول- لجان التدقيق	0.888	24
البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي)	0.767	5
البعد الثاني (تفعيل آليات التدقيق الخارجي)	0.659	4
البعد الثالث (تقييم المخاطر)	0.821	5
البعد الرابع (مقومات لجان التدقيق)	0.751	4
البعد الخامس (صلاحيات لجان التدقيق)	0.611	6
المحور الثاني: التنبؤ بالفشل المالي	0.704	6
جميع عبارات الإستبانة	0.907	30

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل عبارات الإستبانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها أكبر من ٦٠% وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لأسئلة محاور وأبعاد الإستبانة وفقرات الإستبانة بشكل عام

ثالثاً: إختبار جودة البيانات:

سيتم هنا إجراء إختبارات أولية حول صلاحية التحليل المستخدم لتقدير معامل الارتباط الخطي البسيط والمتعدد (لتبيان العلاقة بين محوري الدراسة) وإختباره ونموذج الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لتبيان تأثير المتغير المستقل (لجان التدقيق) على المتغير المعتمد (التنبؤ بالفشل المالي) وهي كما يلي:

١- إختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي:

يمكن معرفة توزيع الخطأ العشوائي من خلال متوسطات إجابات المتغير المعتمد الذي يمثل "مؤشر التنبؤ بالفشل المالي" لها التوزيع الطبيعي من عدمه بالإعتماد على الإختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) وإختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: متوسطات إجابات المتغير المعتمد لها توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: متوسطات إجابات المتغير المعتمد ليس لها توزيع طبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية ٥% وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥): إختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات المتغير المعتمد

متوسطات المتغير المعتمد	K.S.			Chi-Squared		
	الإحصاء	قيمة-p	القيمة الجدولية	الإحصاء	قيمة-p	القيمة الجدولية
الخطأ العشوائي	٠.١٩٥	٠.٠٠١	٠.١٣٩٧	٣٠.٣١	٠.٠٠٠	٩.٤٨٧٧
	١	٥		٥	٠	غير طبيعي

من خلال الجدول (٥) نلاحظ أن إختبار (K.S.) يبين أن متوسطات المتغير المعتمد لا يتوزع توزيع طبيعي لأن قيمة الإحصاء تساوي (٠.١٩٥١) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي

(٠.١٣٩٧) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (٠.٠٠١٥) وهي أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥)، كذلك كانت إحصاءة إختبار كاي-تربيع تساوي (٣٠.٣١٥) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٩.٤٨٧٧) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (٠.٠٠٠٠) وهي أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) وبالتالي نستنتج أن الخطأ العشوائي لنماذج الإنحدار التي سيتم تقديرها ليس لها توزيع طبيعي والذي يسمح لنا بتقدير نموذج خطي فقط فضلاً عن إستخدام معامل إرتباط لامعلمي لقياس العلاقة بين محوري الدراسة.

٢- إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي:

من الفروض المهمة الواجب توفرها في تحليل الإنحدار هو عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: تباين الخطأ العشوائي متجانس.

الفرضية البديلة: تباين الخطأ العشوائي غير متجانس.

على هذا الأساس سيتم إستخدام إختبار (Levene's Test OF Equality of Error Variance) وتلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٦): إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي

متوسطات المتغير المعتمد	قيمة-F المحسوبة	درجات الحرية	قيمة-p
الخطأ العشوائي	٠.٩٣١	(٩٠، ١)	٠.٣٣٧

من خلال الجدول (٦) نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٠.٩٣١) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١) و(٩٠) التي تساوي (٣.٩٦) مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ العشوائي (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (٠.٣٣٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%) والتي تسمح لنا إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية في تقدير معلمات نموذج الإنحدار.

٣- الإرتباط الذاتي للخطأ العشوائي:

يفترض التحليل أن الأخطاء مستقلة ووجود علاقة فيما بينها يؤدي الى مشكلة في التقدير لذلك يتم إختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام إختبار دربن-واتسون (Durbin-Watson test) أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي للخطأ العشوائي.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي للخطأ العشوائي.

من خلال تقدير نماذج الانحدار لكل المتغيرات المستقلة مع بعضها ثم كل على حدى مقابل المتغير المعتمد وتلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٧): اختبار الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي

المتغيرات المستقلة	قيمة دربن-واتسون
المحور الأول- لجان التدقيق	2.261
البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي)	1.901
البعد الثاني (تفعيل آليات التدقيق الخارجي)	2.264
البعد الثالث (تقييم المخاطر)	2.025
البعد الرابع (مقومات لجان التدقيق)	2.973
البعد الخامس (صلاحيات لجان التدقيق)	2.001

من خلال الجدول (٧) نلاحظ أن جميع قيم دربن-واتسون لنماذج الانحدار كانت أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% وحجم عينة (٩٢) ولمتغير مستقل واحد التي تساوي $(d_l = 1.63)$ و $(d_u = 1.68)$ مما يدل على قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

٤ - مشكلة تعدد العلاقات الخطية:

قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد يجب التأكد من عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية (Multicollinearity) التي تؤثر على دقة التحليل نتيجة إقتراب محدد مصفوفة مجموع مربعات المتغيرات المستقلة من الصفر وبالتالي صعوبة حساب معكوسها وعدم دقة مقدرات معاملات الانحدار المتعدد ومعامل التحديد لذلك يتم اختبار هذه المشكلة باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والموضحة في الجدول الآتي:

جدول (٨): قيم VIF لاختبار تعدد العلاقات الخطية

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي)	1.739

1.645	البعد الثاني (تفعيل آليات التدقيق الخارجي)
6.423	البعد الثالث (تقييم المخاطر)
5.963	البعد الرابع (مقومات لجان التدقيق)
1.848	البعد الخامس (صلاحيات لجان التدقيق)

من خلال الجدول (٨) نلاحظ أن جميع قيم معاملات VIF أقل من العدد (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية مما يسمح لنا بتقدير نموذج إنحدار متعدد للأبعاد المستقلة ومعرفة مدى تأثيرها مع بعض على التنبؤ بالفشل المالي.

من خلال الإختبارات الأربعة تم التأكد من توفر شروط تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد وإختبار تأثير المتغيرات المستقلة وكل متغير مستقل على حدا على المتغير المعتمد.

رابعاً: إختبار فرضيات الدراسة:

هنالك نوعان من الفرضيات الرئيسية التي سيتم إختبارها في هذه الدراسة تتعلق الأولى بالعلاقة بين محاور الدراسة في حين كانت الثانية مخصصة لتأثير المحور المستقل (لجان التدقيق) على المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي) وكمايلي:

أولاً: فرضيات الارتباط:

سيتم هنا إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الأبعاد الخمسة لمحور لجان التدقيق) من جهة والتنبؤ بالفشل المالي من جهة أخرى وكمايلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين محور لجان التدقيق ومحور التنبؤ بالفشل المالي.

يتم إختبار الفرضية الأولى من خلال تقدير معامل الارتباط الخطي المتعدد المتمثل بقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (لجان التدقيق) مع بعضها من جهة مع التنبؤ بالفشل المالي من جهة أخرى وإختبارها تحت مستوى معنوية ٥% وتلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٩): إختبار معامل الارتباط الخطي المتعدد

النتيجة	قيمة-p	قيمة-F	الخطأ المعياري	الارتباط المتعدد	التنبؤ بالفشل المالي
معنوي	0.000	29.38	0.346	0.794	لجان التدقيق

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن هنالك ارتباط متعدد موجب (طردي) قوي (لأن قيمته أكبر من نصف) بين المتغيرات المستقلة (لجان التدقيق) مع بعضها من جهة مع التنبؤ بالفشل المالي من جهة أخرى بلغ ٧٩.٤% مع خطأ معياري مقداره (٠.٣٤٦)، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٢٩.٣٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (٥ و ٨٦) التي

بلغت (٢.٣٣) وهذا يعني أن هنالك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية تحت مستوى معنوية ٥% (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة معنوية إيجابية متعددة بين لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين أبعاد لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي.

يتم إختبار هذه الفرضية من خلال تقدير معامل الارتباط الخطي البسيط المتمثل بأبعاد لجان يتم إختبار هذه الفرضية من خلال تقدير معامل الارتباط الخطي البسيط المتمثل بأبعاد لجان التدقيق مع التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام معامل ارتباط الرتب سبيرمان (Spearman Rank Correlation) وذلك لأن المتغير المعتمد ليس له توزيع طبيعي وتلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

جدول (١٠): إختبار العلاقة بين تفعيل آليات التدقيق الداخلي والتنبؤ بالفشل المالي

التنبؤ بالفشل المالي	إرتباط سبيرمان	$R_{0.05}$	قيمة-p	النتيجة
تفعيل آليات التدقيق الداخلي	0.070	0.2400	0.505	غير معنوي
تفعيل آليات التدقيق الخارجي	0.659	0.2400	0.000	معنوي
تقييم المخاطر	0.291	0.2400	0.005	معنوي
مقومات لجان التدقيق	0.357	0.2400	0.000	معنوي
صلاحيات لجان التدقيق	0.433	0.2400	0.000	معنوي

من خلال الجدول (١٠) نلاحظ أن جميع أبعاد لجان التدقيق لها إرتباط موجب (طردي) مع التنبؤ بالفشل المالي وأن قيمتها أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% وحجم عينة (٩٢) التي تساوي (٠.٢٤٠٠) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية (وهذا ماتؤكدده قيم-p التي كانت أقل من من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة معنوية بين أبعاد لجان التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي ماعدا البعد الأول (تفعيل آليات التدقيق الداخلي) كانت العلاقة غير معنوية لأن معامل الارتباط يساوي ٧% فقط وهي أقل من قيمتها الجدولية (٠.٢٤٠٠) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي ٠.٥٠٥ وهي أكبر من من مستوى المعنوية ٥%.

ثانياً: فرضيات التأثير:

سيتم هنا إختبار تأثير المتغيرات المستقلة (لجان التدقيق) في التنبؤ بالفشل المالي وكمايلي:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير للجان التدقيق على المتغير المعتمد (التنبؤ بالفشل المالي)

يتم إختبار الفرضية الأولى من خلال تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد المتمثل بتأثير المتغيرات المستقلة (لجان التدقيق) مع بعضها في التنبؤ بالفشل المالي وتم تلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

جدول (١١): تأثير لجان التدقيق على التنبؤ بالفشل المالي

معلومات الإنحدار	قيم-t	قيم-p	قيم-F وقيمة-p	معامل التحديد
القيمة الثابتة	0.157	0.876	29.376	0.631
تفعيل آليات التدقيق الداخلي	0.870	0.387	0.000	
تفعيل آليات التدقيق الخارجي	5.936	0.000		
تقييم المخاطر	2.118	0.037		
مقومات لجان التدقيق	1.102	0.273		
صلاحيات لجان التدقيق	0.280	0.780		

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن لجان التدقيق مجتمعةً بشكل عام تفسر ٦٣.١% من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٢٩.٣٧٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (٥ و ٨٦) التي بلغت (٢.٣٣) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للجان التدقيق مجتمعةً بشكل عام على التنبؤ بالفشل المالي.

كما يبين الجدول (١١) أن المتغيران المستقلان تفعيل آليات التدقيق الخارجي وتقييم المخاطر هما فقط لهما تأثير معنوي على المتغير المعتمد لأن قيمة-t الخاصة بهما تساوي (٥.٩٣٦) و(٢.١١٨) على التوالي وهما أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (٩٠) التي تساوي (١.٩٦) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي صفر و(٠.٠٣٧) على التوالي وهما أقل من مستوى المعنوية ٥% في حين كانت بقية المتغيرات المستقلة غير معنوية لأن قيم-t الخاصة بهم كانت أقل من قيمتها الجدولية (١.٩٦) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي كانت جميعها أكبر من مستوى المعنوية ٥%.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير لأبعاد لجان التدقيق في التنبؤ بالفشل المالي

سيتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير نموذج إنحدار خطي بسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة (أبعاد لجان التدقيق) كل على حدى في التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي والتي تم تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول (١٢): تأثير متغير ملكية الشركة في التنبؤ بالفشل المالي

معامل التحديد	قيم-p	قيم-F	قيم-t	معلومات الإنحدار	التنبؤ بالفشل المالي	
0.163	0.000	17.47	5.423	2.116	القيمة الثابتة	تفعيل آليات التدقيق الداخلي
			4.179	0.414	ميل الإنحدار	
0.439	0.000	70.34	1.822	0.670	القيمة الثابتة	تفعيل آليات التدقيق الخارجي
			8.387	0.753	ميل الإنحدار	
0.415	0.000	63.73	4.502	1.355	القيمة الثابتة	تقييم المخاطر
			7.983	0.611	ميل الإنحدار	
0.414	0.000	63.59	7.417	1.814	القيمة الثابتة	مقومات لجان التدقيق
			7.974	0.500	ميل الإنحدار	
0.143	0.000	15.07	1.199	0.882	القيمة الثابتة	صلاحيات لجان التدقيق
			3.881	0.703	ميل الإنحدار	

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن بُعد تفعيل آليات التدقيق الداخلي تفسر ١٦.٣% فقط من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، في حين كانت قيم-t بإختبار ميل الانحدار تساوي (٤.١٧٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يدل على معنويتها وأيضاً على أهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 2.116 + 0.414x_{1i}$$

حيث (x_{1i}) تمثل متغير تفعيل آليات التدقيق الداخلي في حين يمثل $\hat{y}_i$ المتغير المعتمد، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (١٧.٤٧) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١ و ٩٠) التي بلغت (٣.٩٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لتفعيل آليات التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي.

أما بُعد تفعيل آليات التدقيق الخارجي تفسر ٤٣.٩% من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، في حين كانت قيم-t بإختبار ميل الانحدار تساوي (٨.٣٨٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يدل على معنويتها وأيضاً على أهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 0.67 + 0.753x_{2i}$$

حيث (x_{2i}) تمثل متغير تفعيل آليات التدقيق الخارجي، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٧٠.٣٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١ و ٩٠) التي بلغت (٣.٩٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لتفعيل آليات التدقيق الخارجي على التنبؤ بالفشل المالي.

بُعد تقييم المخاطر تفسر ٤١.٥% من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، في حين كانت قيم-t بإختبار ميل الانحدار تساوي (٧.٩٨٣) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يدل على معنويتها وأيضاً على أهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 1.355 + 0.611x_{3i}$$

حيث (x_{3i}) تمثل متغير تقييم المخاطر، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٦٣.٧٣) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١ و ٩٠) التي بلغت (٣.٩٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لتقييم المخاطر على التنبؤ بالفشل المالي.

أما بُعد مقومات لجان التدقيق تفسر ٤١.٤% من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، في حين كانت قيم-t بإختبار ميل الإنحدار تساوي (٧.٩٧٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يدل على معنويتها وأيضاً على أهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 1.814 + 0.5x_{4i}$$

حيث (x_{4i}) تمثل متغير مقومات لجان التدقيق، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (٦٣.٥٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١ و ٩٠) التي بلغت (٣.٩٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لمقومات لجان التدقيق على التنبؤ بالفشل المالي.

وفيما يتعلق ببُعد صلاحيات لجان التدقيق تفسر ١٤.٣% فقط من التغيرات الحاصلة في التنبؤ بالفشل المالي، في حين كانت قيم-t بإختبار ميل الإنحدار تساوي (٣.٨٨١) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يدل على معنويتها وأيضاً على أهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 0.882 + 0.703x_{5i}$$

حيث (x_{5i}) تمثل متغير صلاحيات لجان التدقيق، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (١٥.٠٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (١ و ٩٠) التي بلغت (٣.٩٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لصلاحيات لجان التدقيق على التنبؤ بالفشل المالي.

رابعاً: الاستنتاجات

- ١- كلما كان مراجع الحسابات من ذوي الكفاءة العلمية و العلمية كلما ازدادت قدرته على تقييم الوضع المالي للمنشأة والتنبؤ بإستمراريتها أو فشلها .
- ٢- عندما لا تتخذ إدارة المنشأة إجراءات تجاه الغش والذي يتحمل تورط أعلى سلطة في المنشأة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة، يصبح من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة.
- ٣- أهم معايير التدقيق المتعارف عليه هو معيار استقلالية المدقق بحيث يقوم بعملة بشكل مرض بدون أى منفعة أو مصلحة تناقض نزاهته وموضوعيته واستقلاله فى عمله .
- ٤- تعد حوكمة الشركات والمراجعة الالية او الاسلوب الذي يعزز او يضمن توفير البيئة الملائمة لكي تمارس الجهات الرقابية دورها بكفاءة وفاعلية وبما يضمن حسن استخدام موارد الشركة وتطوير اداء الافراد العاملين فيها من خلال المتابعة والاشراف من قبل المساهمين .
- ٥- ان غرس مفهوم حوكمة الشركات والمراجعة في المؤسسات بشكل عام يؤدي بالدرجة الاساس إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية التنمية الاقتصادية فضلان عن مساعدة الدولة في تحقيق افضل عائد على استثماراتها وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في شتى القطاعات .
- ٦- ابرز التحليل لنتائج التي حصل عليها الباحثان اهمية لجان التدقيق من خلال ركانزها المتمثلة بالعوامل ذات الصلة بلجان التدقيق، حيث اوضحت تلك النتائج تأثير كل من اليات التدقيق الداخلي ،اليات التدقيق الخارجي ، تقييم المخاطر، مقومات لجان التدقيق و صلاحيات لجان التدقيق على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في البيئة العراقية.

خامسا: التوصيات

- ١- ضرورة إتباع نظام التحكم المؤسسي في الشركات (القطاع العام والخاص) لأنه نظام للتوجيه والإدارة والرقابة في الشركات ويحقق أهداف الشركة ذاتيا دون تأثير أو سلطة أو تدخل في أي جهة كانت،ويؤمن تعامل عادل في الشركة مع كل الأطراف ذات الصلة معها.ويتطلب هذا النظام توفر عناصر رئيسية لنجاحه وهي عنصر الشفافية أي توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى الأطراف ذات المصلحة،وعنصر النزاهة أي التعامل باستقامة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة وفي إدارتها وعنصر المساءلة أي محاسبة المسؤولين في الشركة عن تبعات أعمالهم واستخدام الأموال المتاحة لهم.
- ٢- ضرورة ان يكون هناك استجابة خاصة بوضع المعايير المحاسبية المحلية والدولية لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى المعينة من حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية وهي تقديم معلومات لاتخاذ قرارات حول حقائق

اقتصادية، وإعداد بيانات مالية أفضل متماشية مع الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف .

٣- ضرورة تبني او التكيف مع معايير المراجعة الاقليمية على المستور المحلي واقامة الندوات التعريفية بها وكيفية تطبيقها او تطوير المعايير المحلية (القواعد) ومن هذه المعايير المعايير رقم ٢٦٠ والمعيار رقم ٢٦٥ والمعيار رقم ٥٧٠ .

٤- على مراجع الحسابات الخارجي القيام بتطبيق إجراءات التنبؤ بالفشل المالي و ذلك من أجل ترسيخ مصداقية البيانات المالية التي يقوم بفحصها و لأنه من صميم عمله كونه يقوم بتطبيق معايير المراجعة الاقليمية التي تحتم عليه تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية.

٥- لابد من استخدام أساليب وإجراءات عملية معاصرة أخرى تساعد على تصوير حقيقة الوضع المالي للمنشأة لمواجهة فائض الطلب على مسؤوليات المراجع ولتضييق فجوة التوقعات .

٦- ضرورة اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة الشركات والمراجعة في العراق او تعديل للتشريعات القديمة كقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون المصارف رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ والمعايير المحاسبية وادلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق فضلا عن القانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ ونظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ .

٧- الاستفادة من التجارب الدولية في تبني قواعد الحوكمة وخاصة العربية منها نظرا لتقارب الانظمة المحاسبية والرقابية فضلا عن التشريعات والقوانين والظروف المحيطة .

٨- الاهتمام باليات المتبعة في عمليات التدقيق الخارجي بالاضافة الى اليات التدقيق الداخلي كذلك الاهتمام بتقييم المخاطر مع اعداد لجان تدقيق على اسس سليمة من خلال اخيار الاعضاء ذوو الخبرة والكفاءة بالاضافة الى اعطاء صلاحية اوسع لهذه اللجان لن عملها ينصب بالنتيجة فيصالح المنشأة.

قائمة المصادر

اولا / الوثائق الرسمية

١- قانون الشركات العراقي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل

٢- القانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤

٣- ونظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ .

ثانيا/ الكتب:-

١- لطفي ، أمين السيد احمد ، ٢٠٠٥ ، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر .

ثالثاً:- الرسائل والاطاريح

١- العازمي، وليد خالد حميد، ٢٠١٢، أثر مدقق الحسابات الخارجية في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال قسم محاسبة.

٢- مناعي، حكيمة ، ٢٠٠٩، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج خضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

رابعاً :- البحوث

١- ربحان ، الشريف، ٢٠١٢، مقالة بعنوان /الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ، عنابة.

٢- الدوغجي ، على حسين ، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات ، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصادية ، قسم محاسبة www.iasj.net

٣- صالح ، مفتاح ، ٢٠١٠، الأزمة المالية العالمية ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم و الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

٤- جربوع ، شاهين ، يوسف محمود، على عبدالله، ٢٠١١، العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة وسبل علاج هذا الفشل ، جامعة فلسطين. (www.olc.bu.edu.eg/olc) .

٥- عبد الرزاق وعبد الحافظ ، وسام وشفق ، ٢٠١٣ ، دور الحوكمة في الإصلاح الاداري ،

٦- غنيم ، محمود رجب (٢٠١٤) "دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي : دليل ميداني من البيئة السعودية" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، ص ٢١-٧٤.

٧- حداد ، مناور ، ٢٠٠٨ ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .

٨ - المشهداني ، بشرى نجم عبدالله ، ٢٠١٤ ، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

٩- التميمي ، عباس حميد ، ٢٠١٣ ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة . www.behos.maktoobblog.com